وزارة العمل ردا على سؤال للنائب هشام العوضي:

99.3 % نسبة التزام القطاع الخاص بسداد الأجور.. و537 شكوى في 2025

السنة	2022	2023	2024	2025
عدد الشكاوى	353	455	498	537

التعامل مع الشكاوى بسرية تامة.. ونحرص على التزام المنشآت بمواعيد الصرف

كتب: وليد دياب

كشفت وزارة العمل عن أن عدد شكاوى العمال المتعلقة بإخلال بعض المنشآت في التزاماتها بشأن سداد الأجور المستحقة لهم بلغت 537 خلال العام الماضي، مؤكدة أنه يتم التعامل مع الشكوى بسرية تامة عبر تسجيل الشكوى من قبل الموظف المختص، وتنفيذ الزيارة التفتيشية والتحقيق في الشكوى، واستدعاء صاحب العمل وممثلين عن العمال للتفاوض بشأن جدولة دفع الأجور المستحقة وفق فترة زمنية محددة وبموافقة العمال، ومتابعة التزام المنشأة إلى حين سداد جميع الأجور المتأخرة، وحفظ الشكوى عند الالتزام، أو تحرير محضر مخالفة في حال عدم الالتزام.

وأكدت أن قانون العمل يكفل للعامل حق التقدم بشكوى لدى وزارة العمل في حال وجود إخلال بأي من حقوقه العمالية، مضيفة أنها نظمت تسجيل الشكاوى العمالية إلكترونيا عبر موقع الوزارة أو من خلال النظام الوطني للمقترحات والشكاوى (تواصل)، أو بالحضور الشخصي، وعقب تسجيل الشكوى يتم قيدها وإحالتها للدراسة وتقديم المشورة الفنية، مع إعطائها أولوية في برنامج التفتيش الأسبوعي، ولا سيما الشكاوى ذات الطابع العاجل، ويقوم المفتش المختص بالتحقق من صحة الشكوى ميدانيا، وفي حال ثبوت المخالفة يتم توجيه إنذار كتابي محدد المدة لتصحيح الأوضاع أو تحرير محضر مخالفة، بحسب جسامة المخالفة.

وقالت الوزارة في ردها على سؤال للنائب هشام العوضي إنها تقوم بزيارات تفتيشية دورية للتحقق من التزام منشآت القطاع الخاص بأحكام قانون العمل والقرارات المنفذة له، بما في ذلك الالتزام بصرف الأجور بانتظام، وذلك بالتزامن مع الزيارات التوعوية التي تنفذها هيئة تنظيم سوق العمل، مبينة أنها تنسق مع المعنيين في هيئة تنظيم سوق العمل وفق آلية عمل مشتركة لرصد المنشآت المخالفة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، حيث يتم التواصل مع صاحب العمل للوقوف على أسباب عدم وفاته بالأجور في مواعيدها ومحاولة إيجاد حلول لتسويات ودية لضمان حصول العمال على أجورهم المتأخرة، ما يضمن علاقة عمل إيجابية ومستقرة، الأمر الذي يعزز أهداف التنمية المستدامة.

وبينت أنه في حال فشل تلك التسويات تحال المخالفات إلى القضاء، علما بأن نسبة الالتزام بسداد الأجور وفق أحكام القانون للمنشآت التي انضمت إلى نظام حماية الأجور منذ بداية الفصل التشريعي ولغاية 31 ديسمبر 2025، بلغت 99.3%.

وأوضحت ان إلزام المنشأة بصرف الأجور المتأخرة ودفع تعويض عن تأخير الأجر يتم وفقاً للمادة (40) من قانون العمل، التي تنص على أنه «يستحق العامل تعويضاً بنسبة (6%) من الأجر المتأخر إذا كانت مدة التأخير لا تتجاوز ستة أشهر، وتزداد بنسبة (1%) عن كل شهر لاحق، وبحد أقصى (12%) سنوياً، مبينة انه يحق للعامل اللجوء إلى القضاء إذا لم تحل المشكلة عبر الوزارة، لضمان استيفاء جميع مستحقاته، وفي هذا الصدد، تقوم الوزارة بإحالة صاحب العمل للنيابة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، بما جاء في المادة (188) من قانون العمل التي تنص على: يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن (200) دينار ولا تزيد على (500) دينار كل صاحب عمل أو من يمثله إذا تخلف من دون مبرر عن أداء أجور العمال في المواعيد المقررة.

كما استعرضت الوزارة المادة (194) التي تنص على أن العقوبة تتعدد بتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة، وتضاعف العقوبة في حالة العود، ما يعد ظرفاً مشدداً يؤدي إلى تشديد الجزاء ورفع مقدار الغرامة عند تكرار المخالفة خلال الفترة المحددة قانوناً.

وأكدت الوزارة حرصها على متابعة هذه المخالفات وحماية حقوق العمال، وضمان التزام جميع منشآت القطاع الخاص بصرف الأجور في مواعيدها، بما يسهم في تعزيز استقرار سوق العمل وتهيئة بيئة عمل عادلة ومتوافقة مع أحكام القانون.

ولفتت إلى أن جميع أصحاب العمل في القطاع الخاص ملزمون بالانضمام إلى نظام حماية الأجور بموجب أحكام القرار الوزاري رقم (68) لسنة 2019 بشأن نظام حماية الأجور، الذي بدأ تطبيقه في 11 يوليو 2019، حيث يطلب من كل صاحب عمل دفع أجور العمال من خلال البنوك المعتمدة أو مزودي خدمات الدفع المرخصين من مصرف البحرين المركزي والمسجلين لدى هيئة تنظيم سوق العمل.

○ هشام العوضي.

الرأي الثالث

حل مناسب وعملي لفاتورة الكهرباء

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

مع القرار الموفق، الذي لقي الارتياح العام من المواطنين، والصادر من مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بتعديل تعرفة استهلاك الكهرباء لوحدات الاستهلاك التي تتراوح من 5000 إلى 7000 وحدة كهربائية، بحيث تكون التعرفة الجديدة 16 فلسًا للوحدة الكهربائية بدلًا من 32 فلسًا للوحدة وذلك للمواطنين بالمسكن الأول.. فقد بادرت هيئة الكهرباء والماء مشكورة، بتقديم حل عملي مناسب، وآلية متميزة، تستحق الانضمام إليها والتسجيل فيها.

(خدمة الخصم الثابت الشهري) تقدم خيارا مرنا لتسديد الفواتير الشهرية طول العام، مما يسهّل على المشترك معرفة التزامه الشهري مسبقًا، وبما يعزز قدرته على التخطيط المالي وتنظيم المصروفات. وتقوم الخدمة على احتساب متوسط استهلاك المشترك خلال الاثني عشر شهرًا السابقة، وتحويله إلى مبلغ شهري ثابت يتم دفعه طوال العام، مع بقاء احتساب الاستهلاك الفعلي قائمًا وفق الأنظمة المعتمدة. وبهذا الأسلوب، يحصل المشترك على تجربة دفع مستقرة، مع توزيع متوازن لكلفة الاستهلاك السنوي عبر أشهر السنة كافة.

وتسهم خدمة الخصم الثابت الشهري في تعزيز الاستقرار المالي للمشتركين، حيث تتيح لهم التعامل مع فواتير الكهرباء والماء كالتزام شهري واضح، من دون الحاجة إلى متابعة التغيّر في القيمة من شهر لآخر. كما تمنح الخدمة المشترك مرونة أكبر في اختيار آلية السداد التي تناسبه، بما يتماشى مع نمط حياته وأولوياته المالية.

ثمة معلومات مغلوطة في هذه المسألة قد تتناقل بين الناس، وهي غير صحيحة، مفادها أن خدمة الخصم الثابت تعني دفع مبلغ أعلى من الاستهلاك الحقيقي، ولكن المعلومة الصحيحة هي أن المبلغ مبني على متوسط الاستهلاك السابق، ويتم تسويته سنويًا حسب الاستهلاك الفعلي، ولا يتم تحصيل أي مبالغ غير مستحقة.

وقد يقول البعض ان الخدمة معقدة وصعبة التسجيل، والصحيح أن الخدمة إلكترونية وخطواتها بسيطة، ويمكن احتساب المبلغ قبلها ثم أخذ قرار التسجيل عبر الموقع الإلكتروني لهيئة الكهرباء والماء خلال دقائق، أو زيارة مركز خدمة العملاء.. وقد يقول قائل إن الخصم الثابت يعني تجاهل الاستهلاك الفعلي، ولكن الصحيح أن الاستهلاك يُحتسب شهريًا بدقة، والتسوية تتم نهاية السنة بكل شفافية.

خدمة الخصم الثابت الشهري، توفر استقرارًا في قيمة الدفع الشهري على مدار السنة، ما يتيح للمشترك وضوحًا ماليًا يساعده على التخطيط المسبق وتنظيم التزاماته، كما أنها تخفف من أثر الارتفاع الموسمي في فواتير الكهرباء والماء خلال فصل الصيف، حيث يرتبط ارتفاع درجات الحرارة بزيادة الاستهلاك، وبالتالي ارتفاع قيمة الفاتورة، وكذلك فإن الخدمة تُمكّن المشترك من توزيع كلفة الاستهلاك السنوي بصورة متوازنة على جميع أشهر السنة، بدل تحمّل جزء كبير من الكلفة في فترة زمنية محددة، وبالتالي فإن الخدمة تعتمد على آلية مرنة تسمح بأن تكون المدفوعات أعلى نسبيًا خلال أشهر انخفاض الاستهلاك، مقابل مدفوعات أقل خلال أشهر الذروة، مع الحفاظ على ثبات قيمة الدفع الشهري، وتعكس هذه الآلية توجّهًا عمليًا نحو تعزيز الاستقرار المالي للمشتركين، وتقديم تجربة دفع أكثر سلاسة ووضوحًا.

من الأهمية بمكان أن يدرك المواطن أن الخدمة ليست تخفيضًا على الاستهلاك، بل آلية تنظيم دفع، وأن المبالغ الزائدة في أشهر الانخفاض قد تغطي الزيادة في أشهر الذروة، كما أن في نهاية السنة، تتم تسوية الحساب حسب الاستهلاك الفعلي (رصيد أو مبلغ مستحق)، بحيث تتم مقارنة إجمالي المبالغ التي تم خصمها شهريًا مع قيمة الاستهلاك الحقيقي للكهرباء والماء خلال السنة، وفي حال كان مجموع ما دُفع أكثر من الاستهلاك الفعلي، يُحتسب للمشترك رصيد يُرحَّل تلقائيًا للفترة التالية، أما إذا كان الاستهلاك أعلى، فيُسجَّل مبلغ مستحق يتم التعامل معه ضمن دورة الفوترة التالية، من دون أي تأثير على التزامات المشترك.

وفاة شاب بعد تدهور مركبته على شارع ريا

أعلنت وزارة الداخلية وفاة شخص (20 عاما) إثر تدهور مركبته على شارع ريا بالقرب من مدخل منطقة البسيتين، والجهات المختصة تباشر إجراءاتها بالموقع.

بدعوة من الأمم المتحدة

وكالة البحرين للفضاء تسهم في أعمال فريق خبراء الوعي الظرفي الفضائي

شاركت وكالة البحرين للفضاء في أعمال فريق الخبراء المعني بالوعي الظرفي الفضائي (Space Situation-al Awareness – SSA)، التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بالأمم المتحدة.

ومثّل الوكالة في هذا الاجتماع كلٌ من الشيخة حصة بنت علي بن جابر آل خليفة والمهندس أشرف خاطر، حيث قدّم وفد الوكالة عرضًا مرئيًا استعرض خلاله القدرات الحالية لمملكة البحرين في مجال الوعي الظرفي الفضائي، والأطر التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة، إلى جانب أبرز التحديات العالمية والتطلعات المستقبلية المرتبطة بهذا المجال الحيوي.

وتأتي هذه المشاركة في إطار التزام مملكة البحرين بالمساهمة الفاعلة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز استدامة أنشطة الفضاء، وتحسين آليات تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة الفضائية، والحد من المخاطر المرتبطة بالحطام الفضائي وحركة الأجسام في المدار، بما يدعم سلامة العمليات الفضائية على المدى الطويل.

وأكدت الشيخة حصة بنت علي آل خليفة أن هذه المشاركة تعكس حرص مملكة البحرين على تعزيز حضورها المؤثر في المنصات الدولية المعنية بقطاع الفضاء، مشيرةً إلى أن التعاون الدولي في مجال الوعي الظرفي الفضائي أصبح عنصرًا أساسيًا لضمان سلامة واستدامة الأنشطة الفضائية ونقطة مرجعية لمساهمات الدول الأعضاء في حماية البيئة الفضائية. وأضافت أن وكالة البحرين للفضاء تواصل العمل على تطوير الأطر الوطنية وبناء الشراكات الاستراتيجية التي تعزز تبادل المعرفة والخبرات مع الشركاء الدوليين.

من جانبه، أوضح المهندس أشرف خاطر أن تقديم عرض حول واقع الوعي الظرفي الفضائي في مملكة البحرين يمثّل فرصة مهمة لإبراز ما تحقق من تقدم على مستوى القدرات الفنية والبنية التنظيمية، مشيرًا إلى أن المشاركة في أعمال مثل هذه الفرق المتخصصة تتيح الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، وتدعم تطوير القدرات الوطنية في مجالات رصد وتتبع الأجسام الفضائية وتحليل البيانات المرتبطة بها.

وتؤكد وكالة البحرين للفضاء من خلال هذه المشاركة استمرارها في دعم الجهود الدولية للاستخدام السلمي والمسؤول للفضاء الخارجي، ومواصلة العمل على تنمية القدرات الوطنية، وتعزيز مكانة مملكة البحرين كشريك موثوق وفاعل في منظومة الفضاء العالمية.

○ الشيخة حصة بنت علي.

○ المهندس أشرف خاطر.

الأشغال: 29 ألف مستفيد من الخدمات الإلكترونية للوزارة خلال عام 2025

أكدت المهندسة هدى ميرزا السلمان الوكيل المساعد للخدمات الفنية بوزارة الأشغال أن الوزارة مستمرة في تنفيذ خططها الداعمة لمسار التحول الرقمي، في إطار سعيها المتواصل للارتقاء بجودة الخدمات وتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستفيدين، مشيرة إلى أن نسبة التحول الإلكتروني في الخدمات المقدمة للأفراد والشركات والجهات الحكومية بلغت 92% خلال عام 2025.

وأوضحت المهندسة هدى السلمان أن التحول الإلكتروني والرقمي أسهم في تحسين الأداء العام للعمليات الداخلية بنسبة 72%، وتقليص متوسط زمن تقديم الخدمات بنسبة 66%، إلى جانب تحسين سرعة الوصول إلى المعلومات وإصدار التقارير بنسبة 80%، فضلاً عن خفض التكاليف والمصروفات التشغيلية بنسبة 80%، الأمر الذي انعكس إيجابًا على سرعة إنجاز الطلبات المقدّمة من الأفراد والمؤسسات.

وبيّنت أنه تم خلال عام 2025 توفير عدد من الخدمات الإلكترونية الجديدة التي انضمت إلى منظومة خدماتها، من بينها خدمة تقديم طلب الخدمات الاستشارية، وخدمة تحديث وإدارة طلبات الخدمات الاستشارية، الموجّهة إلى الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الراغبة في الاستفادة من خدمات الوزارة في مجالي التصميم والبناء، إضافة إلى إطلاق خدمة إدارة فواتير مقاولي قطاع الطرق، التي تتيح للمقاولين المتعاقدين مع الوزارة تقديم فواتير المشاريع والمستندات الداعمة وفق إجراءات معتمدة.

وأشارت الوكيل المساعد للخدمات الفنية إلى أن وزارة الأشغال تعمل حاليًا على تبني أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بهدف تعزيز تحليل بيانات الطلبات وإعداد التقارير واستشراف احتياجات المستفيدين مستقبلاً، إلى جانب الاستفادة منها في تحليل المستندات واستخراج البيانات واكتشاف الأخطاء والمخالفات، لافتةً إلى أن عدد مستخدمي الخدمات الإلكترونية، البالغ عددها 30 خدمة خلال عام 2025، وصل إلى 29098 مستخدمًا، سواء عبر الموقع الإلكتروني للوزارة www.works.gov.bh أو من خلال البوابة الوطنية لمملكة البحرين (bahrain.bh).

○ هدى السلمان.

وأضافت أن خدمة متابعة الطلبات الإلكترونية تصدّرت قائمة الخدمات الأكثر استخدامًا خلال عام 2025، بعدد مستخدمين بلغ 15494 مستخدمًا، حيث تتيح هذه الخدمة للأفراد من مواطنين ومقيمين، إضافة إلى المجالس البلدية، تسجيل البلاغات والملاحظات وتحويلها مباشرة إلى الجهات المختصة في الوزارة ومتابعتها إلكترونيًا.

وأوضحت السلمان أن خدمة طلبات التحويلات المرورية جاءت في المرتبة الثانية بعدد 6367 طلبًا مقدّمًا إلكترونيًا، وهي خدمة مخصّصة لمقاولي أشغال الطرق العامة الراغبين في الحصول على تصريح تحويل مروري جديد أو تجديد تصريح قائم، تلتها خدمة طلب الحصول على منسوب الطريق بعدد مستخدمين بلغ 1336 مستخدمًا، التي تمكّن المواطنين من التقدّم بطلبات الحصول على منسوب الطريق من إدارة تخطيط وتصميم الطرق بالوزارة.

مناظرة طلابية ساخنة في منتدى الأهلية حول «ريادة الأعمال أم التوظيف.. أيهما يصنع المستقبل؟»

تحوّل منتدى الأهلية لريادة الأعمال والابتكار هذا العام إلى ساحة حوار حيّ بين رؤيتين متباينتين لمستقبل الشباب؛ وقاعة المنتدى انقسمت إلى فريقين، أحدهما يراهن على مشروع يولد من فكرة، والآخر يتمسّك بوظيفة مستقرة تضمن الأمان. وبين الطموح والمخاطرة من جهة، والاستقرار واليقين من جهة أخرى، احتدمت واحدة من أكثر المناظرات الطلابية تفاعلًا ضمن فعاليات المنتدى.

وفي هذا الإطار أوضحت الدكتورة أماني العالي مديرة مركز الأهلية لريادة الأعمال أن المناظرة التي نظمتها الجامعة الأهلية ضمن برنامج المنتدى تهدف إلى تعزيز ثقافة الابتكار والتفكير النقدي وربط الطلبة بمتطلبات سوق العمل، وقد شهدت تفاعلًا واسعًا من الحضور الأكاديمي والطلابي.

وأدار المناظرة الطالب ناصر جليل، الذي أكد في مستهل النقاش أن الهدف ليس ترجيح مسار على آخر، بل «فتح مساحة لتبادل الرؤى ومساعدة الطلبة على قراءة خياراتهم المهنية بوعي، في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة».

فريق ريادة الأعمال وقد ضم الطلبة ياسمينة علي وصابرينة مالك ومفيد محسن طرح رؤية جريئة، معتبرًا أن المستقبل يصنعه المبادرون لا المنتظرون، وأن الريادي قادر على خلق فرص العمل لا البحث عنها، وتحويل الأفكار إلى مشاريع ذات أثر اقتصادي مستدام، فضلًا عن تمتعه بمرونة أعلى في مواجهة التغيرات المتسارعة وبناء استقلال مهني ومالي.

في المقابل، قدّم فريق التوظيف الذي ضم الطالبة حورية محمد أمجد والطالبين أبوبكر مدسر وآيات مدسر طرحًا واقعيًا متماسكًا، مؤكدًا أن الوظيفة توفر دخلًا ثابتًا ومسارًا مهنيًا واضحًا وخبرة مؤسسية متراكمة، إلى جانب الأمان الاجتماعي والتوازن بين الحياة المهنية والشخصية، مشددين على أن المؤسسات الناجحة تقوم أساسًا على كفاءات موظفيها، وأن التوظيف يشكل ركيزة استقرار الاقتصاد.

وتناولت المداخلات محاور الأمن الوظيفي والمخاطر المهنية وفرص ما بعد التخرج وإمكانية الانتقال بين المسارين، إضافة إلى واقع البيئة البحرينية الداعمة للمشاريع الناشئة.

وقد صوّت الحضور للفريق الأكثر إقناعًا، لتؤول النتيجة لصالح فريق ريادة الأعمال، وسط إشادة بمستوى الطرح والنضج الفكري الذي أظهره الطلبة.

ويعكس المنتدى، الذي تنظمه الجامعة الأهلية سنويًا، دورها المتنامي كمنصة أكاديمية للحوار وصناعة الأفكار، تسهم في إعداد جيل قادر على اتخاذ قراراته المهنية بثقة، والمنافسة في اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.